اقتصاد

العراق يكتفي ذاتياً من القمح

بغداد ـ **محمد علي**

قالت وزارة التجارة العراقية إن البلاد حققت الاكتفاء الذاتي من محصول القمح لعام 2024، من خلال الكميات التي جرى تسلمها من الفلاحين حتى الآن، وذلك في أول إعلان من نوعه يشهده العراق منذ سنوات، حيث تستفيد البلاد من وفرة الأمطار هذا العام. ولم يكشف البيان عن كميات القمح التي جرى إيداعها في مخازن الحكومة العراقية، أو التي ينتظر أن تودع من قبل الفلاحين، لكن مسؤولاً بوزارة الزراعة العراقية قال لـ«العربي الجديد»، أمس الأحد، إنه من المتوقع أن تتجاوز الكميات المسوقة من الفلاحين للحكومة عتبة الستة ملايين طن، من بينها ثلاثة ملايين من المحافظات الشمالية وحدها.

وأضاف، طالباً عدم الإفصاح عن هويته، كونه غير مخول بالتصريح، أن موسم الأمطار الوفير كان سبباً رئيسياً في ارتفاع إنتاج القمح هذا العام بنحو الضعف عن العام الماضي، مؤكداً أن الدولة ستعلن خلال الأيام القادمة عن أرقام رسمية بخصوص ذلك. عضو اتحاد الفلاحين العراقيين، أحمد الحجي، قال لـ«العربي الجديد»، إنه يتوقع أن تصل كمية المحصول النهائي لهذا العام لنحو سبعة ملايين طن، وهو رقم قياسي لم يتحقق منذ سنوات عديدة. وأضاف الحجي أن «موسم الأمطار إلى جانب مَنْح الحكومة قروضاً زراعية وامتيازات لاستصلاح الأراضي المعطلة، وتوفير نوعيات بذور جيدة، كلها كانت سبباً في هذه الطفرة». وتابع أن العراق كان يستورد خلال السنوات الأخيرة ما لا يقل عن مليون طن قمح من دول مختلفة، وهو ما يعني أن البلاد وفرت مبالغ مهمة بالعملة الصعبة.

الإعلان العراقي الذي يعني إلغاء خطط استيراد القمح من الخارج، جاء على لسان المتحدث باسم وزارة التجارة، محمد حنون، في بيان له، مساء أول من أمس، قال فيه إنّ «الموسم التسويقي لمحصول الحنطة (القمح) 2024 يحقق أهدافه من خلال كميات القمح المسوقة من الفلاحين والمزارعين التي ستساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والاعتماد على المنتج الوطني، بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي العراقي». وأضاف أن «عمليات التسويق واسعة النطاق مستمرة في محافظات نينوى وكركوك وديالى، (شمال) فضلاً عن محافظات عراقية أخرى، في حين بدأت تتضاءل عمليات التسويق في المحافظات الوسطى والجنوبية، بعد استكمال عمليات تسليم المحصول حسب إحصائيات وزارة الزراعة خلال الموسم الزراعي». وتابع أنّ «نجاح عمليات التسويق، وحصر المخالفات التي حصلت في مواسم سابقة ساهم في إبداء التسهيلات كافة للمزارعين، بما يحقق الاكتفاء الذاتي، الذي أسهم في جعل العراق دولة منتجة للحنطة التي تشكل أولوية استراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي». ويعتمد العراق، بالدرجة الأساس، على الحنطة في إنتاج مادة الطحين، ضمن مفردات السلّة الغذائية، إذ يُعد العراق من الدول التي تضع الخبز ضمن المواد الأساسية للغذاء على موائد العراقيين. وتحتاج السوق المحلية سنوياً إلى حوالي 4,5 ملايين طن لتحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول القمح، وفقاً لأرقام سابقة صادرة عن وزارة التجارة.

وأول من أمس، أعلن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، عن قرار يقضي بمنح الفلاحين الذين يستخدمون تقنية الري الحديث أسعاراً أعلى لمنتجاتهم من الفلاحين الذين يعتمدون الري التقليدي، معلناً في بيان أصدره مكتبه استيراد 12 ألف منظومة ري للمرة الأولى في العراق. وأكد أنّ «اتفاقية إدارة المياه مع تركيا ستحقق نقلة نوعية بقطاع الزراعة في العراق».

فتح طريق سياحي مهم في الصين

افتتح طريق دوكو الرئيسي بشمال غربي الصين، والذي يعتبر أحد كثر الطرق السياحية الخلابة في البلاد، أمام السياح بعد إغلاقه الموسمي. وتعد هذه أبكر عملية إعادة فتح موسمية للطريق منذ خمس سنوات.

ويربط الطريق الرئيسي، الذي يبلغ طوله 561 كيلومتراً، دوشانتسي في شمالي منطقة شينجيانغ الإيغورية ذاتية الحكم بمدينة كوتشا في جنوبي المنطقة، ويمر عبر مناظر طبيعية متنوعة تشمل الأخاديد والأنهار الجليدية والبحيرات والأراضي العشبية.

ويجذب الطريق السياح الذين يقودون مركباتهم بأنفسهم وسائقي الدراجات من جميع أنحاء الصين، ولكن نظراً لعوامل طبيعية مثل تساقط الثلوج والطرق الجليدية، فإنه يفتح من يونيو/ حزيران إلى أكتوبر/ تشرين الأول من كل عام.

(Getty)

الحكومات واختبار الحلول السهلة

مصطفى عبد السلام

مزيد من الاقتراض، والأموال الساخنة، وزيادة الضرائب، وخفض الدعم، ورفع أسعار السلع، تلك هي أقصر الطرق التي تلجأ إليها معظم حكومات دول المنطقة في تدبير الموارد المالية للدولة وإرضاء كبار الدائنين. وعادة ما تختار تلك الحكومات الحلول السهلة غير المزعجة بالنسبة لها في التعامل مع الأزمات الاقتصادية، وهي الحلول التي لا يتطلب تنفيذها جهدا كبيرا وخططا ورسم سيناريوهات والعمل عليها ومتابعة تنفيذها، بل يتطلب الأمر إصدار قرارات وتشريعات عاجلة تجد طريقها للتمرير بسرعة عن طريق برلمانات منتخبة صورياً، من دون وضع المواطن في الاعتبار، رغم أنه وحده هو من يتحمل كلفة تلك القرارات كاملة. مثلا، معظم الحكومات تفضل سياسة فرض مزيد من الضرائب والرسوم والتمغات والجمارك وتوسيع الرقعة الضريبية ودائرة المولين، بدلا من مكافحة جرائم التهرب الضريبي، وتنشيط الأنشطة الاقتصادية.

وعين الحكومة تكون دوما على زيادة الحصيلة الضريبية وموارد الدولة عبر الرسوم وزيادة الأعباء على المواطن، بدلاً من زيادة الإنتاج وإحداث طفرة في أنشطة الاقتصاد.

وأسهل شيء تفعله الحكومة هو الحصول على القروض وكأنها تحتسي كوب ماء، ولا تشغل بالها كثيرا بمصادر السداد وإرهاق الأجيال المقبلة، وتفضل بيع أصول الدولة من شركات وبنوك وأراض على إقامة مشروعات وخلق فرص عمل، وتفضل أيضا إقامة عقارات ومدن للأثرياء على تشييد مصانع ومشروعات إنتاجية واستصلاح أراض. كما تفتح الحكومة الباب على مصراعيه أمام الأموال الساخنة لتغترف من أموال الدولة ما تشاء، بل وتساعدها في ذلك عبر رفع الفائدة بمعدلات قياسية، ودعم المستثمر الأجنبي بتثبيت سعر العملة المحلية ودعمها من أموال الاحتياطي.

حكوماتنا كسولة، لا تريد أن تتعب لأنها غير منتخبة، ولا تقبل مبدأ المحاسبة، وأحيانا ما تكون فوق القانون، فالقروض التي تغترفها من الخارج لا أحد يحاسبها على أسباب الحصول عليها أو كيفية إنفاقها والعائد، والضرائب التي تجمعها لا أحد يسألها عن كيفية إنفاقها، والمليارات التي يتم منحها لأصحاب الأموال الساخنة وتمثل إرهاقا شديدا للميزانية آخر ما يشغل بال تلك الحكومات.

المواطن هو من يدفع ثمن القرارات الحكومية في الأنظمة المستبدة، في صورة رفع أسعار رغيف الخبز والأدوية والبنزين والسولار وإيجارات السكن وكلفة التداوي، وتذهب دون أن يحاسبها أحد على فشلها في إدارة المشهد الاقتصادي أو إغراق البلد في ديون وتحميل الأجيال القادمة كلفة سدادها، ومن أمِن العقوبة أساء الأدب والتصرف.

لقطات

ارتفاع التمويل العقاري في السعودية

ارتفع حجم التمويل السكني الجديد للافراد بالمملكة العربية السعودية خلال الاربعة اشهر الاولى من العام 2024 على أساس سنوي. وارتفعت قيمة التمويل السكني الجديد للافراد بالسعودية؛ وفقاً لبيانات البنك المركزي «ساما»، بنسبة 1,64% حتى نهاية شهر إبريل/ نيسان 2024 وبارتفاع بقيمة 457 مليون ريال عن قيمته في الفترة المقارنة من العام الماضي. وبلغت قيمة التمويل السكني الجديد المقدم للافراد بالمملكة، من المصارف وشركات التمويل 28,35 مليار ريال في اربعة اشهر (من يناير/ كانون الثاني إلى إبريل) 2024؛ لترتفع مقارنة مع 27,9 مليار ريال في الفترة المماثلة من عام 2023. وارتفع كذلك خلال الفترة المذكورة عدد العقود التي تم تمويلها بنحو 4,87%.

تراجع مؤشر بورصة مسقط

انهى المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس الأحد، أولى جلسات الاسبوع، متراجعاً بنسبة 0,26 بالمائة بإقفاله عند مستوى 4833,31 نقطة، خاسراً 12,42 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الخميس الماضي. وانخفض المؤشر العام؛ بضغط من القطاع المالي المتراجع الوحيد بنسبة 0,42 بالمائة؛ مع تقدم سهم المدينة للاستثمار على المتراجعين بنسبة 9,09 بالمائة، وتراجع سهم بنك نزوى بنسبة 1,79 بالمائة. وعلى الجانب الآخر، ارتفعت مؤشرات القطاعين الصناعة والخدمات، وصعد الاول بنسبة 0,8 بالمائة؛ بدعم الصفاء للاغذية المرتفع بنسبة 7,5 بالمائة، وارتفع سهم مطاحن صلالة بنسبة 2,75 بالمائة. وارتفع كذلك الخدمات بارتفاع نسبته 0,15 بالمائة.

تعاون بين رجال اعمال لبنان والاردن

وقعت جمعية رجال الاعمال الاردنيين ومنتدى الاعمال اللبناني الاردني، أمس الاحد، مذكرة تفاهم إطارية تهدف إلى تدعيم علاقات التعاون بين الجانبين و تعزيز التعاون المشترك، بما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين مجتمع الأعمال في كلا البلدين. كما تهدف مذكرة التفاهم التي وقعها رئيس جمعية رجال الأعمال حمدي الطباع، ورئيس منتدى الأعمال اللبناني الاردني نسيم الدادا، إلى تعزيز التعاون و تبادل الخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين. و تسعى مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في إقامة الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات التي تخدم تنمية و تطوير العلاقات الاقتصادية بين أعضاء الجانبين و تقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال.

«أوبك+» يمدد خفض إنتاج النفط حتى نهاية 2025

لندن ـ **العربي الجديد**

اتفق تحالف «أوبك+» أمس الأحد، على تمديد الاقتطاعات الحالية من إنتاجه النفطي حتى نهاية العام المقبل، وذلك لدعم الأسعار في مواجهة العديد من عوامل عدم الاستقرار في السوق العالمية. وأشار التحالف الذي يضم الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» وكبار المنتجين من خارج المنظمة على رأسهم روسيا، إلى أن مستوى الإنتاج تحدد عند 39,7 مليون برميل يومياً، من يناير/كانون الثاني حتى ديسمبر/كانون الأول 2025. ومنذ نهاية عام 2022، اعتمد التحالف تخفيضات في الإمدادات في محاولة لتعزيز أسعار النفط المتراجعة. ويقوم أعضاء «أوبك+» البالغ عددهم 22 دولة بخفض الإنتاج بـ 5,86 ملايين برميل يومياً، أو ما يعادل نحو 5,7% من الطلب العالمي. وتشمل التخفيضات 3,66 ملايين برميل يومياً من أعضاء «أوبك+» سارية حتى نهاية 2024، وتخفيضات طوعية حجمها 2,2 مليون برميل يومياً لبعض الأعضاء سارية حتى نهاية يونيو/حزيران المقبل. والدول التي تنفذ خفضاً طوعياً هي السعودية والإمارات والجزائر والعراق وكازاخستان والكويت وسلطنة عُمان وروسيا. ولطالما كانت المفاوضات بشأن حصص إنتاج الدول الأعضاء مصدر خلاف في الماضي. وفي نهاية عام 2023، خرجت أنغولا من «أوبك»، جراء خلاف بشأن قرار يتعلّق بخفض الإنتاج. وجرت الموافقة خلال اجتماع، أمس، الذي عقد في العاصمة السعودية الرياض على زيادة الإنتاج المستهدف في الإمارات بواقع 300 ألف برميل يومياً إلى 3,519 ملايين برميل يومياً. وكان التجار والمحللون قد توقعوا على نطاق واسع تمديد تخفيضات إنتاج النفط، معتبرين أنها ضرورية لتعويض ارتفاع الإنتاج من العديد من منافسي التحالف، بخاصة شركات النفط الصخري الأميركية، والتوقعات بتباطؤ الاقتصاد الصيني، أكبر مستهلك في العالم. وفي حين ارتفعت أسعار النفط الخام لفترة وجيزة فوق 90 دولاراً للبرميل في إبريل/ نيسان الماضي، على خلفية تهديد الصراع في الشرق الأوسط الصادرات الإقليمية، فإنها تنخفض منذ ذلك الحين. وسجلت العقود الآجلة لخام برنت 81,62 دولاراً للبرميل عند التسوية في 31 مايو/أيار الماضي، بانخفاض بلغت نسبته 7,1% عن الشهر السابق له. وتحتاج العديد من الدول إلى صعود أسعار النفط، منها السعودية التي تحتاج إلى أسعار قرب 100 دولار للبرميل، لتمويل الإنفاق الضخم على مشروعات تنموية عملاقة، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

تقرير

إغراق ليبيا بدنانير مزورة ينعش السوق السوداء للدولار

تصاعدت مخاوف الليبيين من عمليات تزوير في عملتهم المحلية وسط تحذيرات من انفلات السوق السوداء للدولار وتفاقم التضخم

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أصبح سوق النقد الليبي في مرمى دنانير وعملات مزورة انتشرت في الآونة الأخيرة، ما دفع البنك المركزي الليبي إلى إطلاق تحذيرات منها، وسط اتهامات لروسيا بأنها مصدر هذه الأوراق المزورة. وفي هذا السياق، أكد مراقبون لـ«العربي الجديد» أن العملة المزورة التي دخلت الأسواق في ليبيا هي سبب ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازية غير المعترف بها رسمياً، الأمر الذي أضر بأسواق النقد والصرف والسلع. وقال المحلل الاقتصادي محمد الشيباني إن تزوير الدينار يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة الوطنية، ما يجعل الناس يشككون في قيمة الأوراق النقدية المتداولة، مضيفاً أن هذا يمكن أن يسبب تراجعاً في استخدامها واستبدالها بعملات أجنبية أكثر استقراراً.

زيادة الطلب على العملة الأميركية

وأوضح الشيباني خلال حديثه لـ«العربي الجديد» أن طباعة عملة بشكل غير رسمي عبر قوات تابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر أسهمت كثيراً في زيادة الطلب على الدولار خلال الربع الأخير من العام الماضي، ما أدى إلى ارتفاع استخدامات النقد الأجنبي بقيمة 4 مليارات دولار، مقارنة بعام 2022 و2023. وكان مصرف ليبيا المركزي قد أكد في بيان يوم 21 إبريل/ نيسان الماضي، وجود عملة مزورة من فئة الـ 50 ديناراً متداولة في السوق الليبي. وكشف المصرف في فيديو أن هناك أربع نُسخ من فئة الـ50 متداولة حالياً في السوق منها اثنتان مزورتان، مبيناً الفارق بين النسخ المزورة والصحيحة. وأوضح المصرف الجوانب الفنية الدقيقة التي يمكن من خلالها التمييز بين العملة المزيفة والحقيقية منها عبر العين المجردة، مشيراً إلى أن النسخة الأولى تحمل توقيع محافظ مصرف ليبيا المركزي، الصدّيق عمر الكبير، وبالإمكان تمييزها بوجود الشكل الملون، وانعكاسه الواضح عند تعريض العملة للضوء. ولفت البيان إلى أنه يمكن ملاحظة الأرقام التسلسلية العمودية والأفقية التي تتخذ شكلاً تصاعدياً في الحجم بالنسخة الأصلية، كذلك يمكن التمييز في ما بينها بمقارنة ملمسها، حيث تجد أن العملة المعتمدة أكثر مرونة من العملة المزورة. وأشار المحلل المصرفي معتز هويدي، إلى أن انتشار العملات المزيفة يدفع المواطنين إلى تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية أو أصول أكثر أماناً، مثل الذهب. وقال هويدي لـ«العربي الجديد» إن العملة المزورة من فئة الخمسين ديناراً سبّبت ارتباك السوق وتعرقل النظام المالي، ما يجعل من الصعب على البنوك والمؤسسات المالية إدارة السيولة وتقدير المخاطر بدقة. وأضاف أن دخول كميات كبيرة من العملات المزيفة يؤدي إلى زيادة عرض النقود، ما قد يؤدي إلى التضخم الذي يقلل من القوة الشرائية للعملة ويزيد أسعار السلع والخدمات.

23,7

توقعت المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي أن تصل الإيرادات النفطية عام 2024 إلى 23,7 مليار دولار، في حال استمرار الإنتاج ما بين 1,2 مليون برميل و1,1 مليون برميل في اليوم من النفط.

غسل الأموال

من جانبه، رأى المحلل المالي علي سالم أن زيادة كمية الأموال المزورة المتداولة يمكن أن يؤدي إلى تضخم غير مبرر. وقال: عندما تتزايد كمّيّة النقد دون زيادة مقابلة في السلع والخدمات، ترتفع الأسعار. وأكد سالم أن تزييف العملة يمكن أن يؤدي إلى تشويه البيانات الاقتصادية والمالية، ما يجعل من الصعب على الجهات التنظيمية اتخاذ قرارات سليمة. وقال لـ«العربي الجديد» إن تزوير العملة غالباً ما يكون مرتبطاً بأنشطة إجرامية أخرى، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما يزيد من معدل الجريمة في المجتمع. وحسب مراقبين لـ«العربي الجديد»، فإن عمليات التزوير إحدى نتائج الاضطرابات والصراعات التي تعاني منها البلاد، ويستخدمها البعض وقوداً لإشعال الحرب.

وكشفت مجلة منبر الدفاع الأفريقي (ADF) التي تصدر عن القيادة العسكرية الأميركية لقارة أفريقيا يوم 28 مايو/ أيار الماضي أن روسيا باتت أمام اتهامات جديدة بإغراق الأسواق الليبية بدنانير مزورة، في محاولة أخرى منها للتمادي في زعزعة استقرار ليبيا. وأشارت إلى اتهامات لروسيا بطباعة الدنانير المزورة في مزرعة على مشارف بنغازي، معقل اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي يستفيد من خدمات المرتزقة التابعين لمجموعة فاغنر العسكرية الروسية التي باتت تعرف الآن بالفيلق الأفريقي. وكانت مجلة منبر الدفاع الأفريقي (ADF) قد أوضحت في تقرير سابق، أن حفتر وفاغنر اختلفا في عام 2020 على 150 مليون دولار بعد انتهاء عقد بين الطرفين، إذ اتهم حفتر بعدم دفع مستحقاتها بعد أن خسرت هجوماً متواصلاً على طرابلس سنة 2019.

وتابعت المجلة أنه كما هي الحال مع الدنانير المزورة الحالية، كانت الدنانير السابقة تكاد تبدو مطابقة للدنانير الرسمية، وتشير بعض التقديرات إلى أن حكومة الشرق التابعة لحفتر أغرقت ليبيا بما يقرب من 12 مليار دينار طبعها الروس بين عامي 2015 و2020. وكانت وكالة رويترز قد ذكرت في تقرير سابق أن ما يقرب من 4,5 مليارات دينار شحنت من روسيا إلى مدينة طبرق الساحلية شرقي ليبيا في النصف الأول من عام 2019 بالتزامن مع نشوب الحرب في طرابلس.

سوق الربعة في العاصمة طرابلس (حازم تركية/الأناضول)

سورية

ورق العنب يوفر فرص عمل في إدلب

إدلب ـ **هاديا المنصور**

يشكّل موسم ورق العنب (ورق العريش) فرصة للكثير من العاطلين عن العمل من ذكور وإناث في إدلب، فهو من أنشط المواسم الزراعية التي توفر لهم مصدر دخل، لما يحتاجه الموسم من يد عاملة، تساهم في عمليات القطاف والتوضيب والتسويق. وتتركز زراعة كروم العنب شمال غربي سورية، تحديداً في حارم وغفرين وريفيهما، وتعتمد على موسمين رئيسيين في السنة وهما ورق العنب وثمار العنب.

وقالت مها داوود (38 عاماً)، وهي نازحة مقيمة في مخيم بسنيا قرب حارم، إنها تنتظر موسم ورق العنب بفارغ الصبر، كونه يحقق لها فرصة عمل سهلة ومريحة، وفيها الكثير من المتعة، وتتراوح ساعات العمل به من أربع إلى خمس ساعات يومياً، بأجر ثلاثة دولارات يومياً. أضافت لـ«العربي الجديد» أنها بحاجة إلى هذه الفرصة لما تحقق لها من دخل جيد خلال الموسم الذي يمتد إلى شهرين، إذ تستخدم ما تحصل عليه من أجر في تأمين بعض متطلبات أبنائها ومساعدة زوجها بالمصروف الذي أثقل كاهله، نتيجة الغلاء وقلة فرص العمل. لفتت أيضاً إلى أهمية الموسم بالنسبة لها من ناحية أخرى هي النفسية، كونه يملأ وقتها ويعرفها على الكثير من العاملات من مختلف المناطق، فضلاً عن متعة الأجواء أثناء قطاف ورق العنب وترتيبه، وما يرافقه من حكايا وأمثال شعبية ومزاح، وجو من التعاون والألفة، والمناظر الطبيعية الخلابة.

أما العامل نور الدين الجاسم (29 عاماً) فيقول إنه يستغل موسم ورق العنب للحصول على فرصة عمل، ويتركز عمله في قطاف الورق وتحميله بصناديق ونقله إلى السيارات لإرساله إلى الأسواق. يحصل الجاسم على ثلاثة دولارات يومياً، وهو يعد مبلغاً منخفضاً أمام قائمة الاحتياجات المتزايدة، لكنه يبقى بالنسبة له أفضل بكثير من البقاء بلا عمل، خاصة أن عمله الأساسي بالمياومة لا يحقق له أجراً جيداً ولا استمرارية أو دخلاً ثابتاً، ولذا يجد بالعمل في المواسم فرصة لا تفوّت. الجاسم مهجّر من حمص ومقيم في مخيمات سلقين، وهو المعيل الوحيد لعائلة مؤلفة من ستة أشخاص بمن فيهم والداه وزوجته وثلاثة أبناء، ويعاني الفقر الشديد والبطالة وقلة الدعم، وجد بموسم ورق العنب ضالته بسبب قرب البساتين، وسهولة وصوله من مكان إقامته إلى مكان العمل والعكس. بدوره، قال المزارع رضوان غضب، وهو صاحب إحدى مزارع الكروم، في مدينة حارم، إن موسم قطاف ورق العنب يبدأ من بداية شهر مايو/ أيار، ويُقطف الورق من مرتين إلى ثلاثة، بحسب طبيعة الأرض والشجرة ذاتها، وبعدها يتوقف قطاف الورق، وتبدأ المرحلة الثانية وهي قطاف العنب نفسه. وأضاف غضب أن سعر كيلوغرام ورق العنب يتراوح بين دولارين وثلاثة دولارات أميركية، ويوفر فرصة عمل في تلك المناطق للكثيرين ضمن طبيعة عمل غير قاسية، وبعد موسم العنب من المواسم الوفيرة ذات الربح الجيد للمزارع. وأشار غضب إلى أن الموسم هذا العام أضعف نسبياً من السنة الماضية، بسبب التقلبات الجوية التي كانت سبباً رئيسياً في ضرب مواسم سابقة، بخاصة الأمطار الأخيرة التي تسببت بضرر كبير في موسم العنب. وأوضح أن هناك عمليات تعليب وتغليف وتصدير لورق العنب للدول الأوروبية، عبر التواصل من خلال الإنترنت، والتواصي من أهل البلد الموجودين في تلك الدول.

ويسكن شمال غربي سورية 4,5 ملايين شخص، منهم 4,1 ملايين بحاجة إلى مساعدة، و3,3 ملايين منهم يعانون انعدام الأمن الغذائي، و2,9 مليون منهم نازحون داخلياً، ومليونان يعيشون في المخيمات، وفق الأمم المتحدة. وأعلن فريق «منسقو استجابة سورية» في وقت سابق عن وصول معدلات البطالة بين السكان المدنيين في منطقة شمال غربي سورية إلى 88,74 بالمئة. وقال الفريق إنّ قضية البطالة في المجتمع المحلي بشمال غربي سورية، تعدّ إحدى أبرز القضايا الملحة التي تحتاج إلى حلول جذرية، خاصة مع الآثار السلبية لها، أبرزها هجرة الشباب، وارتفاع معدلات الجريمة، وزيادة مستويات الفقر بين المدنيين في المنطقة.

عاملة تقطف ورق العنب في مدينة حارم (عدنان الإمام)

أخبار العرب

مصرف قطر المركزي يطلق العملة الرقمية تجريبياً

أطلق مصرف قطر المركزي، أمس الأحد، مشروع العملة الرقمية، لمرحلة تجريبية تمتد إلى أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وأكد «قطر المركزي»، في بيان، أنه ستجري تجربة وتطوير تطبيقات مختارة للعملة الرقمية للمصرف المركزي، لتسوية المدفوعات ذات القيمة العالية مع مجموعة من البنوك المحلية والدولية، في بيئة تجريبية مصممة، وفقاً لأحدث التقنيات المتطورة. ويركز المشروع على تطبيقات العملة الرقمية لمصرف قطر المركزي، لزيادة الوصول إلى أسواق رأس المال للبنوك العاملة في قطر، وتعزيز التسوية المحلية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة معاملات الأوراق المالية. ويهدف المشروع، الذي سيدخل في مرحلته التجريبية الأولى الممتدة إلى أكتوبر/ تشرين الأول 2024، لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، في مقدمتها الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتقنية السجلات اللامركزية، والتقنيات الناشئة، وإنشاء أسس قوية لتعزيز السيولة.

إخلاء سبيل موظفين مصريين مفصولين من العمل

أخلت نيابة قصر النيل المصرية، أمس الأحد، سبيل جميع الموظفين المقبوض عليهم منذ أول من أمس السبت، في محيط نقابة الصحافيين، على خلفية احتجاجهم على فصلهم من العمل. وجرى التحقيق معهم على ذمة المحضر رقم 3506 لسنة 2024 جنح قصر النيل، حيث وجهت لهم النيابة تهم التجمهر والتظاهر. ومن بين المقبوض عليهم: «سيد محمد لطفي، وليد عبد السلام، حسام محمد، محمد أحمد يوسف، طارق حسين، باسم أحمد رشاد». وكانت قوات الأمن قد ألقت القبض على العشرات من الموظفين، صباح السبت، أثناء وجودهم في وقفة احتجاجية أمام نقابة الصحافيين، اعتراضاً على فصلهم. وجاء القبض عليهم، رغم تقدمهم بإخطار قانوني مسبق مرسل بالبريد بعلم الوصول لمأمور قسم قصر النيل. ويسمح القانون بفصل الموظفين، بحجة تعاطي المخدرات بدون أمر قضائي، وعلى أثره فُصل بسببه آلاف الموظفين، على الرغم من وجود أخطاء، بعينات التحليل، أو بدون إجراء تحليل من الأساس.

تقارير عربية

مصر

نظام الشرائح قد يقفز بأسعار الكهرباء بين 30 و50%

القاهرة ـ **عادل صبري**

تعلن وزارة الكهرباء المصرية أسعار البيع للمستهلكين في المنازل والمحلات التجارية والشركات، منتصف يونيو/ حزيران الجاري، على أن تعمم الأسعار الجديدة اعتباراً من أول يوليو/ تموز المقبل. وعقدت لجنة التسعير والتعرفة في الشركة القابضة لكهرباء مصر، اجتماعات مكثفة، لوضع القائمة الجديدة لأسعار الكهرباء، التي تفرضها الحكومة خلال يوليو/ تموز المقبل.

أكدت مصادر مطلعة في اللجنة، رفضت ذكر اسمها، وجود مقترحات تتضمن تعديل نظام شرائح بيع الكهرباء، لقصرها على نوعين من المستهلكين في المنازل، أحدهما يحصل على الدعم والآخر بحاسب وفقاً للسعر الاقتصادي. تحسب الشريحة الأولى للمستهلكين لأقل من 650 كيلوواط/ ساعة، بما يلغي وجود 4 شرائح استهلاك دون مستوى الشريحة الجديدة، ويوجد سعر بيع الكيلوواط عند 145 قرشاً للكيلو الواحد. تحاسب الشريحة الثانية على أساس السعر المقترح من اللجنة عند جنيهين للكيلو. تطبق الزيادة الجديدة، لمدة 6 أشهر، على أن يعاد تقييمها في نهاية العام، بما يلغي وجود 4 شرائح استهلاك دون سعر/ كانون الثاني 2025.

> برلمانيون يحملون الحكومة مسؤولية تردي معيشة المواطنين

اقترحت اللجنة زيادة أسعار شرائح الاستهلاك التجاري للمحلات العامة وشركات المقاولات والإنارة العامة، بمعدل يتراوح ما بين 40% - 50%، عن السعر السائد حالياً لسعر الكيلو عند 165 قرشاً. وضعت اللجنة أسعاراً جديدة للقطاعات الصناعية والزراعية، مرتفعة عن المعدلات الحالية، بزيادة في حدود ما بين 30% 40%، لتعثر وضع تعرفة ثابتة للقطاعين، في ظل تعدد السعر وفقاً لنوعية الصناعة وكميات الاستهلاك، وطريقة وصول الكهرباء، عبر شبكات الجهد الفائق والعالي والمنخفض.

فسر أعضاء في اللجنة الزيادة في سعر أسعار الكهرباء، بارتفاع أسعار الوقود والغاز وتكلفة تشغيل المحطات والصيانة والأجور، مع التراجع الكبير في سعر الجنيه أمام الدولار، بما يدفع بزيادة خسائر شركات الإنتاج والتوزيع، وعدم قدرتها على الوفاء بسداد مستحقات قيمة شراء الوقود من وزارة البترول والوفاء بالتزاماتها لمصلحة الضخمية جديدة، تزيد من معدلات الفقر والبطالة، وعدم قدرة الشركات على الخروج من مرحلة الركود التي دخلت نفقها للعام الرابع على التوالي.

قال عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات محمد البهي لـ«العربي الجديد»: على الحكومة قبل أن ترفع سعر الكهرباء أن تحدد تعريفها للسعر الاقتصادي الذي تضع على أساسه، سعر بيع الكيلو للشركات أو الجمهور، مؤكداً أن الأعباء الهائلة التي يفرضها تغيير نظام الأسعار والبيع تتطلب المزيد من الشفافية مع المواطنين، ولا سيما أن سعر الكهرباء عنصر جاذب للاستثمار، ورغم انخفاضه ما زالت هناك دول في المنطقة تبيع بسعر أقل من المعدلات المصرية.

يبلغ متوسط سعر الكهرباء عالمياً 0,156 دولار لكل كيلو ساعة، وتأتي إيران وسورية في مقدمة الدول الأرخص.

كشف موقع غلوبال بترول برايسيس الأميركي، المتخصص في رصد أسعار الكهرباء والطاقة في أنحاء العالم، عن وجود مصر في المركز 12 بين الدول الأقل سعراً، في بيع الكهرباء، لشهر إبريل/ نيسان الماضي، بمتوسط 0,017 دولار للكيلو، بعد إيران التي تبيع بسعر 0,002 دولار، وسورية 0,003 دولار. في سياق متصل عقدت هيئة مكتب الحوار الوطني اجتماعاً لاستعراض طلب الحكومة فتح حوار مجتمعي حول تحويل الدعم النقدي للخبز والكهرباء والمحروقات إلى دعم عيني، اعتباراً من يوليو 2025.

ميزانية دعم تقدرها وزارة التخطيط بنحو 125 مليار جنيه (الدولار = نحو 47 جنيهاً) خلال العام المالي 2024-2025. يتعجل مجلس الوزراء جداول التعرفة الجديدة للكهرباء، لتعميمها قبل انتهاء لجنة صندوق النقد الدولي، 15 يونيو الجاري، من المراجعة الثالثة، لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

سبّبت تصريحات رئيس الحكومة ومستشاريه صدمة بين رجال الأعمال وجمهور المستهلكين، خشية أن تدفع زيادة الكهرباء أسعار السلع والخدمات إلى موجة تضخمية جديدة، تزيد من معدلات الفقر والبطالة، وعدم قدرة الشركات على الخروج من مرحلة الركود التي دخلت نفقها للعام الرابع على التوالي.

غلاء الكهرباء يفاقم معاناة المواطنين (Getty)

تجارة

الصين والخليج: تحفظ سعودي

مسقط ـ **كريم رمضان**

تواجه محادثات التجارة الحرة الأخيرة بين الصين ودول الخليج تحفظاً سعودياً بشأن احتمال عرقلة الواردات الصينية منخفضة التكلفة خطط المملكة للتحول إلى قوة صناعية، ما أدى إلى تأجيل إبرام اتفاقية التجارة الحرة الصينية الخليجية، رغم إعلان السفير الصيني بالرياض، تشن وي تشينغ، يوم 29 يناير/كانون الثاني الماضي عن إنجاز 90% من بنودها.

وتأتي التحفظات السعودية، في ظل سعي المملكة لحماية صناعاتها الناشئة من المنافسة الشديدة للبضائع الصينية منخفضة التكلفة، بينما تستمر المملكة في بناء شراكات استراتيجية مع شركات صينية وأجنبية أخرى لتعزيز قدراتها التصنيعية، حسبما أكد الخبيران في الاقتصاد السياسي نهاد إسماعيل رائد المصري، في تصريحات لـ«العربي الجديد». وإزاء ذلك، وصلت المفاوضات بشأن الاتفاقية إلى طريق مسدود، بسبب اعتراضات السعودية على قائمة من السلع التي اقترحتها بكين لإعفائها من الرسوم الجمركية الخليجية، في ظل سعي المملكة، بوصفها أكبر مصدّر للنفط في العالم، إلى تطوير قطاعها التصنيعي الناشئ، ليشمل إنتاج كل شيء من الرقائق الإلكترونية إلى الإطارات، حسبما نقلت وكالة رويترز عن مصادر وصفتها بالمطلعة في 25 مايو/أيار الماضي.

ويشير الخبير في الاقتصاد السياسي، نهاد إسماعيل، إلى أن السعودية تسعى لبناء قاعدة صناعية في إطار رؤية 2030، ولتحقيق ذلك وقعت اتفاقات وشراكات مع شركات صينية وغربية، لافتاً إلى أن غالبية المشكلات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول الخليج «جرى الانتهاء منها، ولكن تبقى بعض الملفات الصعبة»، حسبما قال لـ«العربي الجديد».

ويوضح إسماعيل أن التفاوض بين الإمارات والصين مضى عليه عقدان من الزمان، إلا أنه جرى إحراز تقدم ملموس في العامين الأخيرين، ما يقود إلى حل المسائل العالقة خلال شهور عدة، مشيراً إلى أن العرقلة الحقيقية لاتفاق تجاري حر بين أبوظبي وبكين لا تأتي من الرياض، بل من واشنطن، لأسباب «جيوسياسية». فالصين تريد أن تكون لاعباً اقتصادياً وجيوسياسياً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط، ما يمثل مصدر قلق لأميركا، بحسب إسماعيل، الذي يتوقع عدم تأثر العلاقات المستقبلية بين السعودية والصين، بسبب تحفظات الرياض على اتفاق التجارة الحرة، لأسباب عدة، على رأسها: حجم التبادل التجاري السعودي الصيني الذي يزيد عن 107 مليارات دولار عام 2023 وهو مرشح للارتفاع. ويلفت إسماعيل، في هذا الصدد، إلى أن هناك مشروعات وشراكات صينية سعودية في برامج رؤية 2030 السعودية، وبرامج مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد الصينية، إضافة إلى مشروعات مشتركة في موانئ ينبع وجيزان وجدة السعودية على البحر الأحمر، واستثمارات متبادلة في مجالات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، كما أن شركة أرامكو السعودية لديها استثمارات في مشروعات الطاقة والتكرير الصينية.

ويبين إسماعيل أن الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، والسعودية هي أكبر مصدر للنفط في العالم، حيث اشترت الصين عام 2022 ما يزيد عن 1,75 مليون برميل يومياً، حسب أرقام وكالة ستاندرد آند بورز غلوبال عام 2023. كما أن حجم التجارة والاستثمارات والمشروعات الضخمة في مجالات البنية التحتية والطاقة وبرامج رؤية 2030، كلها عوامل تعزز العلاقات الاقتصادية السعودية الصينية، حسب إسماعيل. وفي السياق، بلغت الخبير الاقتصادي، رائد المصري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي وصل إلى ما يقارب 287 مليار دولار عام 2023، موضحاً أن السعودية تمتلك حصة 40% من قيمة هذا التبادل.

ويضيف المصري أن السعودية لديها قطاع تصنيعي كبير جداً، تطوره لكي تبني عليه سياساتها الاستراتيجية في المستقبل، خاصة في ما يتعلق بتصنيع الرقائق الإلكترونية، التي تكتسح الأسواق العالمية اليوم، وهي أساس أي استراتيجية كبرى للدول التي تريد أن تأخذ دوراً حيوياً في المجال الاقتصادي العالمي.

وتسعى السعودية إلى توطين صناعة الإطارات، ضمن إطار برنامج التحول الاقتصادي الواسع، الذي يخلق فضاءات اقتصادية واسعة غير محصورة بالنفط والغاز الذي تنتجه المملكة، حسب المصري، مشيراً إلى أن السعودية أنفقت مئات المليارات من الدولارات لتطوير اقتصادها، ضمن رؤية 2030، كي تصبح مركزاً تجارياً وصناعياً عالمياً. ومن شأن ذلك أن يؤثر بمستوى التبادل والشراكات بين الصين ودول الخليج. وفي المقدمة السعودية، إذ يصب الصناعات المحلية الداخلية لتلك الدول، التي ستتعرض لمنافسة شديدة من البضائع الصينية الرخيصة، ما سيضرب اقتصاد هذه الدول، وفق المصري.

استقرار معدل البطالة في الأردن

بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2024 في الأردن 21,4% وبقي ثابتاً مقارنة بالربع الأخير من العام الماضي، في حين انخفض بمقدار 0,5 نقطة مئوية عن الربع الأول من عام 2023، وذلك بحسب التقرير الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الحكومية، أمس الأحد، حول العمالة والبطالة في البلاد. وبلغ معدل البطالة المذكور بحسب التقرير17,4% خلال الربع الأول من عام 2024 بانخفاض مقداره 2,2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من عام 2023، في حين بلغ معدل البطالة بين الإناث 34,7% خلال الربع الأول من عام 2024 بارتفاع مقداره 4,0 نقاط مئوية مقارنة بالربع الأول من عام 2023. وبمقارنة معدل البطالة للربع الأول من عام 2024 مع الربع الرابع للعام 2023 يتضح أنّ معدل البطالة قد انخفض للذكور بمقدار 1,5 نقطة مئوية، وارتفع للإناث بمقدار 4,9 نقاط مئوية.

أخبار العالم

نمو صناعة البرمجيات في الصين

أظهرت نتائج بيانات رسمية أصدرتها وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية نمواً مزدوج الرقم على أساس سنوي في كل من إيرادات وأرباح صناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في الصين خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024. وحسب الوزارة، قفز إجمالي أرباح القطاع بنسبة 14,3 في المائة على أساس سنوي إلى 431,4 مليار يوان (حوالي 60,69 مليار دولار) خلال الفترة المذكورة، بينما ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 11,6 في المائة إلى 3,8 تريليونات يوان. وارتفع إجمالي إيرادات القطاع الفرعي لخدمات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 13,2 في المائة على أساس سنوي إلى حوالي 2,5 تريليون يوان، ما ساهم بنسبة 65,9 في المائة من إجمالي إيرادات الصناعة ككل.

تراجع الإنفاق الخارجي بالبطاقات في كوريا

تراجع إنفاق الكوريين الجنوبيين الخارجي بالبطاقات المصرفية بشكل طفيف في الأشهر الثلاثة الأولى من العام مقارنة بالثلاثة أشهر التي سبقتها بسبب انخفاض المشتريات المباشرة من الخارج. حسبما أظهرت بيانات البنك المركزي. وبلغ حجم الأموال التي أنفقها الكوريون الجنوبيون في الخارج باستخدام البطاقات، بما في ذلك بطاقات الائتمان والخصم المباشر، 5,18 مليارات دولار في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مارس/ آذار، مقارنة بـ 5,19 مليارات دولار قبل ثلاثة أشهر، وفقًا لبيانات بنك كوريا المركزي. وقال البنك المركزي إن الإنفاق الخارجي بالبطاقات انخفض حيث أن انخفاض المشتريات المباشرة الخارجية بالبطاقات عوض الزيادة في إنفاق المسافرين في الخارج.

مال وسياسة

تربح الشركات الإسرائيلية العاملة في قطاعات الأغذية والأسلحة والطيران من استمرار الحرب على قطاع غزة، إذ حققت عوائد خيالية من خلال رفع الأسعار، بينما تتكتم حكومة الاحتلال على عوائدها ومعدلات زيادات الأسعار التي تواصل فرضها

الجشع يستنزف الإسرائيليين

شركات تتربح من استمرار الحرب... والحكومة تتكتم على عوائدها

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تواجه الكثير من الشركات الإسرائيلية، لا سيما العاملة في قطاع الأغذية، اتهامات بالجشع، من خلال زيادات الأسعار التي تفرضها بشكل متواصل على المستهلكين منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لتصعد أرباحها إلى مستويات قياسية، بل وتحوّل بعضها من الخسارة إلى المكسب الحاد.

وأثار ارتفاع أسعار معظم السلع ردود فعل واسعة في أوساط المستهلكين الإسرائيليين، الذين يجهر الكثير منهم بمعاناتهم من تفاقم أعباء المعيشة واستنزاف الحرب التي تدنو من شهرها التاسع ميزانياتهم. وانتقل الجدل بشأن مكاسب الشركات إلى أروقة وزارة الاقتصاد والصناعة التي دعت مراراً تلك الشركات إلى ضبط الأسعار دون أن تتمكن من إجبارها على ذلك، لتهدد بعدها بنشر بيانات الأرباح أمام الجمهور، ما استنفر أبواطرة المال الذين يخشون هذه الخطوة.

ووجّه اتحاد شركات الأغذية التابع لاتحاد المصنعين رسالة إلى رئيس قسم الميزانية والمشرف على الأسعار في وزارة الاقتصاد، يوناتان بتسلئيل، وأيضاً إلى مسؤول في مكتب المدعي العام، تفيد بعدم جواز نشر الوزارة بيانات الأرباح الخاصة بهم علناً، وأن «المعلومات يجب أن تظل سرية، وأي استخدام لها يكون لغرض تنفيذ قانون الرقابة فقط». وجاء استنفار شركات الأغذية بعد أن لوّح وزير الاقتصاد نير بركات أخيراً، بنشر بيانات مكاسبها، قائلاً إن من حق الجمهور معرفة من تستحوذ على هذه المكاسب.

وأشار وزير الاقتصاد إلى أنه سيطلب من 17 شركة رفعت أسعارها مؤخراً بينها كوكاكولا إسرائيل، بيانات تفصيلية عن معدل ربحية منتجاتها، بهدف تحديد أي منها لديه ربحية مفرطة في بعض المنتجات، وفق ما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت. وأشارت الصحيفة في تقرير لها إلى أن مطلب الوزير يعني أن الشركة لن تتمكن من رفع الأسعار من تلقاء نفسها، بل سيكون هناك سعر متحكم فيه.

ويبدو أن الشركات الإسرائيلية تستفيد من حالة التضارب الحكومي بشأن مراقبة الأسعار، وبالتالي الأرباح المحققة، إذ يعارض وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، فرض نظام مراقبة الأسعار بحجة أنه يضر بالمنافسة وغير فعال. ووسط هذا التضارب ومعارضة أطراف أخرى في الحكومة اتخاذ إجراءات حاسمة لكبح جماح الشركات في زيادة الأسعار، لجأ وزير الاقتصاد في مارس/آذار الماضي إلى دعوة المستهلكين إلى مقاطعة منتجات شركة الأغذية العملاقة الشهيرة شتراوس غروب، بسبب استمرارها في رفع الأسعار في ظل الحرب. وأشار إلى قرار الشركة توزيع أرباح كبيرة مع استمرار رفعها الأسعار، قائلاً إن الشركة «فقدت خجلها».

وقبل الحرب كانت «شتراوس غروب» تواجه أزمة تتعلق بإيراداتها، ما دعا صحيفة معاريف إلى الإشارة في تقرير لها إلى أن الأزمة الكبيرة التي ضربت المجموعة قبل عام باتت من الماضي، بفعل زيادات الأسعار. وقفز صافي أرباح المجموعة في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 18,7% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى 159 مليون شيكل (42,7 مليون دولار)، في حين ارتفعت إيراداتها بنسبة 1,4% إلى 2,59 مليار شيكل.

وليست الشركات الإسرائيلية وحدها التي استفادت من أجواء الحرب، وإنما استفادت بشدة شركة طيران العال وكذلك شركات الأسلحة الإسرائيلية. وتحولت «طيران العال» من الخسارة إلى المكسب الحاد، إذ حققت أرباحاً صافية في الربع الأول من العام الجاري بقيمة 80,5 مليون دولار، مقابل خسارة بنحو 34,4 مليون دولار في نفس الفترة من العام الماضي 2023. وارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 48% لتصل إلى 738 مليون دولار، وفق إفصاح لها نهاية مايو/أيار. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت، أن الشركة استفادت من قلة المنافسة على خلفية إلغاء معظم شركات الطيران الأجنبية رحلاتها إلى إسرائيل بعد اندلاع الحرب.

كذلك، أعلنت شركة إلبيت سيستمز العاملة في مجال الصناعات العسكرية، نهاية الأسبوع الماضي، عن زيادة كبيرة في إيراداتها للربع الأول من 2024، حيث بلغت 1,554 مليار دولار، مقارنة بـ 1,394 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي. تأتي المكاسب الكبيرة التي تحققها الشركات الإسرائيلية في مجالات الأغذية والسلاح والطيران تحديداً، في وقت تتصاعد فيه الضغوط المعيشية على معظم الأسر الإسرائيلية التي تجهر بمعاناتها من ارتفاع كلفة انضمام أفراد فيها إلى الجيش جنوداً احتياط وتضرر مداخيلها. فقد قلبت الحرب حياة مئات الآف الموظفين والعمال الإسرائيليين رأساً على عقب، بعد توقف أعمالهم ونزوحهم من المناطق المتاخمة لقطاع غزة جنوباً والحدود اللبنانية شمالاً.

وكشف تحقيق أجرته صحيفة كالكاليست الاقتصادية الإسرائيلية أخيراً عن «تذمر حاد» يسود أوساط جنود الاحتياط جراء طول مدة الخدمة. وحذر هؤلاء الجنود من أن هذا الأمر يمثل استنزافاً لهم، لأفتين إلى أنه تسبب في مشكلات نفسية وزوجية وأخرى طاولت حياتهم العملية. وأشارت الصحيفة إلى أن طول مدة الخدمة في الجيش كانت له أيضاً انعكاسات سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي، إذ قدرت وزارة المالية تكلفة أيام الاحتياط في الحرب بنحو 5,44 مليارات دولار، لكن التكلفة ارتفعت بعد سبعة أشهر إلى 8,17 مليارات دولار، ولا تزال الحرب مستمرة.

ويخيم التشاؤم على مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي في وقت تستنزف فيه الحرب مالية الدولة، إذ تظهر البيانات الرسمية أن من المتوقع أن يتجاوز عجز الموازنة العامة 8% العام الجاري، وهو ما يقترب من أربعة أضعاف ما كان مقدراً قبل الحرب بنسبة 2,25%. كما يتجاوز العجز كثيراً التقديرات التي تطرقت إليها موازنة 2024 المعدلة البالغة 6,6%. ووفق الموازنة، فإن الإنفاق المقدر للعام الجاري يبلغ 584,1 مليار شيكل (159,2 مليار دولار وفق سعر صرف أمس الثلاثاء)، بزيادة 70 مليار شيكل مقارنة بموازنة الأساس المصادق عليها في مايو/أيار 2023. وتظهر البيانات الصادرة عن المحاسب العام لوزارة المالية يالي روتنبرغ وصول العجز على مدار الـ12 شهراً المنتهية بنهاية مارس/آذار الماضي إلى 117,3 مليار شيكل، وهو الأعلى في تاريخ إسرائيل.

> طيران العال تتحول من الخسارة إلى المكسب الحاد وأرباح شتراوس للأغذية تقفز 18,7%

وانكمش اقتصاد إسرائيل بنسبة 1,4% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام الجاري. ويأتي هذا الانكماش للربع الثاني على التوالي، إذ يأتي بعد انكماش آخر أشد وطأة بنسبة 21,7% في الربع الأخير من 2023. وكان اقتصاد دولة الاحتلال قد نما 2% في كامل 2023، مقارنة مع 6,8% في 2022، ونمو بنسبة 8,6% في 2021، وانكماش بنسبة 1,9% في عام كورونا 2020. وارتفع الإنفاق العام بنسبة 7,1% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بعد صعود غير مسبوق بنسبة 86% في الربع الأخير من العام الماضي بفعل الإنفاق عن الحرب، وفق بيانات صادرة حديثاً عن مكتب الإحصاء الحكومي، فيما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,1% على أساس سنوي في الربع الأول من هذا العام.

ولا مفر أمام حكومة الاحتلال من زيادة الضرائب، وهو ما تفعله بالفعل، والسماح بترك أسعار السلع للصعود من أجل رفد خزينتها بمزيد من الأموال، ما يؤدي في النهاية إلى تحميل المستهلكين فواتير إضافية. ونهاية مايو/أيار الماضي، قال محافظ بنك إسرائيل المركزي، أمير يارون، إن الحكومة قد تحتاج إلى إجراءات ضريبية إضافية للتعامل مع الضغوط الاقتصادية المتزايدة جراء الحرب المستمرة على قطاع غزة والتوترات الإقليمية التي صاحبتها، وفقاً لما نقلت صحيفة غلوبس الإسرائيلية. وأعرب يارون عن مخاوفه بشأن العجز المالي الذي استمر في الارتفاع بسبب زيادة الإنفاق الحكومي. وتابع: «من الواضح أنه يتعين على الحكومة في هذا الوقت بذل كل ما في وسعها للحد من ارتفاع الديون وإعلان المسؤولية المالية». ووسط الضغوط التضخمية، أبقى بنك إسرائيل، الأسبوع الماضي، أسعار الفائدة عند مستوياتها البالغة 4,5% للمرة الثالثة على التوالي، وسط خشية من الشهور المقبلة التي تنذر بمزيد من ارتفاع التضخم وأسعار المستهلكين.

إسرائيليون يتسوقون من متجر في تل أبيب، 10 أكتوبر 2023 (فرانس برس)

مقاطعة استثمارية مقلقة

اعرب مسؤول مصرفي إسرائيلي كبير عن قلقه البالغ من قيام المستثمرين الاجانب بنقل اموالهم بعيداً عن إسرائيل، مشيرا وفق ما نقلت صحيفة يديعوت احرونوت، امس الاحد، الى ان هذه الاموال تقدر بمليارات الشواكل. واضاف المسؤول ان تداعيات الامر ابعد من نقل الاموال، فهناك عدد كبير من المستثمرين يمتنعون عن شراء السندات الاسرائيلية (ادوات مالية لتمويل الحكومة والشركات)، «وهي ظاهرة لا اتذكرها منذ سنوات طويلة».

قفزة في صادرات اليورانيوم الكوري للإمارات

سيول ـ **العربي الجديد**

ارتفعت صادرات كوريا الجنوبية من اليورانيوم لدولة الإمارات إلى مستوى قياسي جديد العام الماضي، لتبلغ قيمتها 305 ملايين دولار، وهو أعلى رقم على الإطلاق، وفقاً لنظام الإحصاء التجاري التابع لرابطة التجارة الدولية الكورية، أمس الأحد.

وكانت كوريا الجنوبية قد فازت بمشروع محطة براكة للطاقة النووية الذي يهدف إلى بناء أربع محطات للطاقة النووية في الإمارات في عام 2009، وهو أول مشروع نووي لكوريا الجنوبية خارج البلاد.

ويُستخدم اليورانيوم الذي تصدره كوريا إلى الإمارات في محطات براكة.

وبدأ تشغيل المفاعلات الأول والثاني والثالث في المحطة في إبريل/نيسان 2021 ومارس/آذار 2022 وفبراير/شباط 2023 على التوالي، وتقوم بتوفير الطاقة الكهربائية على مدار الساعة حالياً. ومن المتوقع بدء تشغيل المفاعل الرابع في عام 2024.

وأصبح اليورانيوم ثالث أكبر منتج كوري للتصدير إلى الإمارات العام الماضي بعد السيارات التي سجلت قيمة صادراتها 483 مليون دولار وقطع غيار السيارات بقيمة 351 مليون دولار، وفق تقرير لوكالة يونهاب الكورية للأنباء. وكانت قيمة صادرات اليورانيوم الكورية للإمارات قد بلغت 42 مليون دولار في عام 2016، عند بناء محطة براكة.

مفاعل تجريبي في المعهد الكوري لأبحاث الطاقة الذرية في سيول (Getty)

موانئ جديدة في إيران لتوسيع تجارة الترانزيت

دشنت إيران، أمس الأحد، مشاريع بحرية وموانئ في ست محافظات ساحلية، في خطوة تستهدف توسع الدولة في تجارة الترانزيت والخدمات اللوجستية، وفق ما أكد وزير الطرق والتنمية العمرانية مهرداد بذرپاش.

وقال بذرپاش خلال حفل تدشين هذه المشاريع في مقر الوزارة، إن إيران أرض الفرص اللوجستية والترانزيت، مشيراً إلى ضرورة تطوير البنية التحتية. وأضاف أن الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي كان يولي أهمية كبيرة لتنفيذ سياسات التنمية الموجهة نحو البحر في أسرع وقت ممكن، وكان يشدد على مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال، وفق ما نقلت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا».

ولفت إلى أن معظم الاستثمارات التي جرى تنفيذها أو تتم في مشاريع الموانئ من قبل القطاع الخاص، لذا من الضروري زيادة سرعة العمل والبدء بجذب استثمارات القطاع الخاص أولاً. وأضاف أن الفرص الاستثمارية للسواحل الإيرانية جذابة ولا مثيل لها. والمشاريع الجديدة التي جرى تدشينها تقع في محافظات مازندران، كيلان، خوزستان، بوشهر، سيستان، وبلوشستان. وأشار وزير الطرق والتنمية العمرانية إلى البدء في تنفيذ 23 مشروعاً آخر.

ميناء تشابهار في إيران، 25 فبراير 2019 (فاطمة بهرامي/الأناضول)

الهند تخشى فائض الصلب الصيني

بودلهي ـ **العربي الجديد**

ترسل الرسوم الجمركية الأميركية الكبيرة على الصلب الصيني، موجات صادمة لصناعة الصلب الهندية، التي باتت في مأزق كبير، إذ قد تؤدي هذه الرسوم إلى تحويل المزيد من الصلب الصيني إلى الهند.

وقررت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، الشهر الماضي، مضاعفة الرسوم الجمركية على بعض منتجات الصلب والألومنيوم الصينية ثلاث مرات إلى 25% هذا العام بدلاً من 7,5%. وكانت الهند والعديد من البلدان الأخرى في مختلف أنحاء العالم ترغب منذ فترة طويلة في توفير «ساحة لعب أكثر تكافؤاً» لتجارة الصلب والألومنيوم والمعادن الأخرى مع الصين. لكن التعريفات الجمركية الأميركية الجديدة على الصلب قد تجعل الأمر أكثر صعوبة. وبحسب بيانات أوردها موقع «MetalMiner» الأميركي المتخصصة في المعادن، اختتمت الهند السنة المالية 2023-2024 (تقضي في نهاية مارس/آذار) بوصفه مستورداً صافياً للصلب النهائي، مما أثار قلق خبراء الصناعة في جميع أنحاء البلاد. الآن يمكن للتحركات الأخيرة من الولايات المتحدة أن تؤدي إلى تفاقم الوضع في ما يخص صناعة الصلب الهندية. ويخشى الكثيرون من أن يكون على الأقل جزء من الصلب الصيني المخصص للصناعة الأميركية، سيتم تحويله في نهاية المطاف إلى الموانئ الهندية. ويحاول خبراء الصلب في الهند الآن معرفة كيف يمكن لهذا التحول في واردات الصلب أن يؤثر على الأسعار في الهند. وقال الأمين العام لجمعية الصلب الهندية، التي تمثل شركات صناعة الصلب في الدولة، ألوك ساهاي، لموقع «Business Standard» وفق ما نقلت نشرة «أويل برايس» الأميركية إن الهند لا تزال عرضة للواردات الأميركية. وأشار إلى أن صناعات الصلب الهندية تواجه بالفعل تهديداً كبيراً من مثل هذه الواردات، إذ إن جميع الاقتصادات الرئيسية المستهلكة للصلب تعمل الآن على وقف دخول الصلب من الدول المفرطة في الإنتاج مثل الصين.

وعلى الرغم من بعض علامات الانتعاش الاقتصادي في الصين، لا يزال ضعف الطلب المحلي على الصلب يدفع البلاد إلى بيع مخزوناتها الفائض بأسعار تنافسية. ومع بدء فرض التعريفات الجمركية الأميركية الجديدة، هناك توقعات بأن صانعي الصلب الصينيين سيحاولون إيجاد أسواق بديلة للتخلص من الفائض. وتنتج الهند الغالبية العظمى من الصلب الذي تستخدمه، لكنها تضطر أيضاً إلى استيراد المزيد لتلبية ارتفاع الطلب، وقد ارتفعت واردات الصلب بنسبة 15% في الفترة من إبريل/ نيسان حتى أكتوبر/ تشرين الأول الماضي مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 3,1 ملايين طن، وفقاً للأرقام الحكومية. وسجلت الدولة قفزة قدرها 6,7% في الطلب على الصلب ليصل إلى نحو 120 مليون طن في عام 2023، طبقاً للرابطة العالمية للصلب، مسجلاً بذلك أعلى نمو بين الاقتصادات الكبرى.

مصنع صلب في الصين، 30 مايو 2024 (Getty)

رؤية

عن مخاطر زيادة سعر الخبز في مصر

عبد التواب بركات

أعلن رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي منتصف الأسبوع الماضي أن الحكومة قررت رفع سعر رغيف الخبز البلدي المدعم من خمسة قروش إلى 20 قرشاً، بنسبة زيادة 300%، هي الأعلى والأولى التي يتم إضافتها لسعر رغيف عيش الغلابة منذ 37 سنة. لكن الحكومة سبق أن خفضت وزن رغيف الخبز المدعم من 12 غراماً إلى 90 غراماً للرغيف، وهو تخفيض في دعم الخبز وزيادة غير مباشرة في سعر العيش. بمعنى أن المواطن كان يدفع 25 قرشاً للحصول على حصته التي تبلغ خمسة أرغفة وتزن 625 غراماً، ولكن بعد تخفيض الوزن، أصبح يدفع نفس السعر ليحصل على نفس عدد الأرغفة ولكن بوزن أقل، وهو 450 غراماً. وبذلك خفضت الحكومة دعم الخبز بنسبة 28% بطريقة ملتوية خوفاً من الاضطرابات الشعبية. القرار لم ينبع عن قناعة الحكومة، ولم ينتج عن تحسن في أدائها الاقتصادي أدى إلى تراجع معدلات البطالة والغلاء وتحسن في دخول الأسر، بل صدر تنفيذاً لإملاءات صندوق النقد الدولي، بالتزامن مع وجود بعثة صندوق النقد الدولي في القاهرة لإجراء المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، تمهيداً للإفراج عن شريحة جديدة بقيمة 820 مليون دولار، وتفاوض الحكومة للحصول على قرض إضافي بقيمة 1,2 مليار دولار من القرض الذي تم الاتفاق في شهر مارس/آذار الماضي على منحه بقيمة ثمانية مليارات دولار. وعلى مستوى قيمة الدعم يدعي النظام أن القيمة زادت إلى 125 مليار جنيه، مقابل 21 ملياراً في سنة 2013. وفي تقديري أن قيمة الدعم بالدولار انخفضت، وأن زيادة قيمة دعم الخبز في الموازنة نظرية ناتجة عن تخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار، ذلك أن الحكومة في 2013 كانت توفر الخبز لنحو 77 مليون مواطن، بتكلفة 21 مليار جنيه، تعادل 3,2 مليارات دولار، وكان وزن الرغيف 125 غراماً.

لكن في الوقت الراهن خفضت الحكومة عدد المستفيدين من الخبز إلى 70 مليون مواطن، بنسبة 10%. ورغم التخفيضات في الوزن وعدد المستفيدين، زادت تكلفة دعم العيش إلى 125 مليار جنيه. ولكن قيمة هذا المبلغ تعادل 2,6 مليار دولار. وباحتساب التخفيضات السابقة، انخفضت قيمة دعم الخبز بنسبة 47% عمّا كانت عليه في سنة 2013.

توقيت قرار زيادة سعر الخبز غير مناسب في ظل ارتفاع أسعار الغذاء في مصر بعد جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا. ويجب ألا يغفل النظام أن المواطن قد ينفجر، حيث تواجه الأسرة أزمة اقتصادية ربما هي الأسوأ في تاريخها الحديث. وقد سجلت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى 40,3% في نهاية العام الماضي. وأعلن البنك الدولي أن مصر تتصدر قائمة الدول الأكثر ارتفاعاً في معدل أسعار الغذاء على مستوى العالم. والمواطن المصري يعتمد على الخبز البلدي المدعم في تلبية حاجاته الغذائية الأساسية من السعرات الحرارية والبروتين. وليس من المبالغة الإقرار بأن الخبز هو السلعة الاستراتيجية الأهم من الناحية الغذائية، والأخطر من الناحية الاجتماعية والسياسية والأمنية في كل دول العالم، وكان سبباً رئيسياً في إشعال الثورات الاجتماعية قديماً، وشرارة ثورات الربيع العربي ومطلبها الأول.

وعلى مستوى الاستقرار السياسي، نجد أنه في سنة 2005، أجرى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري دراسة بعنوان، الأبعاد الاقتصادية والتوزيعية للتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي للخبز البلدي. وأكدت الدراسة أن توفير الخبز البلدي المدعم بأسعار منخفضة للفقراء، يساهم في تحسين مستوى التغذية للأسر الفقيرة وأطفالهم. اللافت أنه رغم توصية الدراسة بتحويل دعم الخبز عينيًا إلى الدعم النقدي، حذرت من تفعيل توصيتها، وقالت إن الدعم النقدي سيضاعف سعر رغيف الخبز أربعة أضعاف، وسيصل السعر إلى 20 قرشاً، ما يجعل الرغيف محفوفاً بتداعيات اجتماعية وأمنية خطيرة ينبغي تقديرها بدقة تحاشياً لقلاقل قد تؤثر على الاستقرار السياسي في البلاد. وتراجع نظام مبارك عن العبث بملف الخبز رغم قبضته الأمنية.

دعم الخبز أمن قومي يجب عدم التفريط فيه. وقد كشف البنك الدولي بعد أزمة الغذاء العالمية في 2008، عن أن منظومة دعم الخبز والسلع التموينية في مصر، مكنت 9% من المصريين من الصعود فوق خط الفقر، وبدون ذلك الدعم، خاصة الخبز البلدي، كانت نسبة الفقر في مصر سترتفع إلى 30%، مقابل 20% قبل الأزمة. والغالبية في مصر اليوم، أو بقايا الطبقة المتوسطة، أحوج إلى رغيف الخبز المدعم وبسعر منخفض من أي وقت مضى، وقد أعلن البنك الدولي في مايو/أيار 2019 تنامي عدم المساواة في مصر. وكشف أن 60% من المصريين أصبحوا إما فقراء وإما عرضة للفقر بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ينفذها النظام إذعاناً لإملاءات صندوق النقد، ولكنها قضت على الطبقة المتوسطة وأسقطتها في دائرة الفقر والتحور حول لقمة العيش. ولا يتناسى النظام في ظل إحكام قبضته الأمنية ما يؤكده علماء الاجتماع السياسي، وهو أن الديكتاتورية والانسداد السياسي والبطالة والفقر هي وقود الثورات الشعبية، وأن هذه الأحوال يمكن أن تستمر لسنوات، وربما عقود من دون وصول السخط الاجتماعي إلى مستوى الثورة الشعبية، ولكن في لحظة فارقة، يقول العلماء، عندما ترتفع أسعار السلع الغذائية إلى حد يفوق الغلاء قدرة الطبقة الوسطى من المجتمع، عندها تنطلق الاحتجاجات الشعبية، وتندلع الثورة وربما يسقط النظام السياسي. وهناك حلول اقتصادية لو أخذ بها النظام يمكن أن تعوض قيمة الزيادة المزمعة في سعر الخبز، وتجنب المواطن المزيد من الغلاء، وتحافظ على الاستقرار الاجتماعي الذي يتفسخ بفعل ذلك الغلاء. وفق تصريح رئيس الوزراء، فإن الدولة توفر 100 مليار رغيف سنوياً، بقيمة 125 مليار جنيه، يدفع المواطن منها 5 مليارات جنيه، وبعد زيادة سعر الخبز سيدفع المواطن منها 20 مليار جنيه. بمعنى أن الحكومة تستهدف تحصيل 15 مليار جنيه إضافية من المواطن.

ويمكن توفير نصف هذا المبلغ من خلال تخفيض كمية استيراد القمح اللازمة لإنتاج الخبز المدعم من خلال رفع نسبة استخراج الدقيق المستخدم في إنتاج الخبز من 87,5% إلى 93,3%، بمعنى أن تزيد كمية الدقيق الناتجة من طحن 100 كيلوغرام من القمح إلى 93,3 كيلوغرام بدلاً من 87,5 كيلوغرام فقط حالياً.